بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فلا هادي لَه؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

أما بعد : فهذا جمع لأقوال بعض الأئمة والعلماء السابقين والمعاصرين في ابراز مكانة الصحيحين نسأل الله تعالى أن ينفع بها:

– قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : في "مجموع الفتاوى" (١٨/١٧): « ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث كجمهور أحاديث البخاري ومسلم فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث، فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال أو حرام أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ ».

– وقال رحمه الله في "مجموع الفتاوى" (١٨/٧٤): « فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري و مسلم بعد القرآن ».

– وقال الإمام ابن القيم رحمه الله : في "النونية":

ولقد أتانا في الصحيحين اللذيـــ ـــن هما أصح الكتب بعد قرآن

– وقال أبو إسحاق الإسفرائيني رحمه الله : « أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع، وإن حصل خلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها » "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (ج١/ص٣٦٣-٣٦٦).

– وقال الحميدي رحمه الله في كتاب "الجمع بين الصحيحين": « لم نجد في الأئمة الماضين رضي الله عنهم أجمعين من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين » يعني البخاري ومسلماً. "علوم الحديث"لابن الصلاح(ص٢٢) .

– وقال الإمام مجد الدين المبارك بن محمد المشهور بابن الأثير رحمه الله:في مقدمة كتابه "جامع الأصول"(١/ ٤١) « وقيل : إن أول من صنف وبوب الربيع بن صبيح بالبصرة ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه وسطره في الأجزاء

والكتب وكثر ذلك وعظم نفعه إلى زمن الإمامين أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري رضي الله عنهما فدونا كتابيهما وفعلا ما الله مجازيهما عليه من نصح المسلمين، والاهتمام بأمور الدين، وأثبتا في كتابيهما من الأحاديث ما قطعا بصحته وثبت عندهما نقله ».

– أبو بكر محمد بن عبدالله الشيباني المعروف بالجوزقي رحمه الله : المتوفى سنة (٣٨٨هـ) سمى كتابه الجمع بين الصحيحين " الصحيح من الأخبار عن رسول الله المجمع على صحته للإمامين البخاري ومسلم ".

– وقال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله : « جميع ما حكم مسلم بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع » "من مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي" (ص٢٥) ط.دار الكتب العلمية.

– وقال ايضا في "مقدمته"(ص٢٨)/ط.دار الكتب العلمية : « أول من صنف في الصحيح، البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز، واما ما رويناه عن الشافعي رضي الله عنه من انه قال : ما اعلم في الارض كتابا في العلم أكثر صوابا من كتاب مالك ، ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ ، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم ».

– وقال الحافظ النووي رحمه الله : في "مقدمة شرح البخاري"(ص١٨) : « ثم إن أصح مصنف في الحديث بل في العلم مطلقاً الصحيحان للإمامين القدوتين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري رضي الله عنهما فليس لهما نظير في المصنفات » أهـــ

– وقال في نفس الكتاب : « .. قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك » أهـــ

– وقال في "شرح مسلم": « اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول ».

– قال ابن حجر الهيتمي رحمه الله : في "الصواعق المحرقة"(ص١٨).ط دار الكتب العلمية : « روى الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما اللذين هما أصح الكتب بعد القرآن بإجماع من يعتد به .. »

– وقال أبو إسحاق الأسفراييني رحمه الله :كما في "فتح المغيث" للسخاوي (ج ١/ص(٩٣).ط دار المنهاج) : « وأهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها،ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وان حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها . قال فمن خالف حكمه خبرا منها وليس له تأويل سائغ للخبر نقضنا حكمه ، لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول »

– وقال العلامة الشوكاني رحمه الله : في "نيل الأوطار"ج١/ص(٢١)ط.دار الكتب العلمية : « واعلم أن ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما جاز الاحتجاج به من دون بحث، لأنهما التزما الصحة وتلقت ما فيهما الأمة بالقبول ».

– وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله : « وهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم، وهما اللذان لا مطعن في صحة حديث من أحاديثهما عند العارفين من أهل العلم » (جمهرة مقالات الشيخ/ تعقبات على دائرة المعارف الإسلامية (٢/٧٦٦)).

– وقال ايضا : « .. هذا غير صحيح ، فإن الدارقطني إنما "علل" أحاديث في الصحيحين: البخاري ومسلم، بأنهما خالفا فيها شرطهما، وهو اختيار أعلى درجات الصحة في الإسناد، أو بأن بعض أسانيد الحديث الذي ينقده أصبح في نظره من الإسناد الذي رواه به البخاري ومسلم. ولم يتفق المحدثون على ضعف أي حديث في هذين الكتابين، بل اتفقوا على أن البخاري ومسلمًا مقدمان على أهل عصرهما ومن بعدهم من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح من غير الصحيح، وانظر تفصيل القول في ذلك في مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر (ص ٣٤٤) وما بعدها، طبعة بولاق سنة ١٣٠١ هـــ، وانظر أيضًا ما أشرنا إليه من كتب مصطلح الحديث » جمهرة مقالات الشيخ /تعقبات على دائرة المعارف الإسلامية (٢/٩١٣).

– قال الإمام الألباني رحمه الله :(شرح العقيدة الطحاوية / ط.دار السلام (٢٢-٢٣)): والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة يتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة،

على قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وفقوا في ذلك توفيقًا بالغًا لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم حتى صار عرفًا عاما أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة ، ولا ريب في ذلك، وأنه هو الأصل عندنا، وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في "الصحيحين" هو بمنزلة ما في "القرآن" لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلا، فقد قال الإمام الشافعي وغيره:" أبى الله أن يتم إلا كتابه" » ا هـــ

– سئل الامام عبد العزيز بن باز ﷺ : في هذا العصر تكلم بعض مدعي العلم أن في صحيح البخاري ومسلم أحاديث غير صحيحة، فهل هذا صحيح ؟

الجواب: ليس بصحيح ، الكتابان عظيمان وصحيحان وتلقتهما الأمة بالقبول، تلقاهما أهل العلم بالقبول والتسليم، فهما كتابان عظيمان وصحيحان سوى ألفاظ يسيرة قد يحتج عليها بأدلة أخرى من نفس الصحيح، ألفاظ قد يغلط فيها بعض الرواة لكن نفس المتن صحيح.

فالأحاديث صحيحة ومتلقاة بالقبول، فيجب العمل بها سوى حديث واحد فيما أعلم وقع في صحيح مسلم ووقع فيه بعض الغلط، ليس كله غلط ولكن وقع فيه بعض الغلط، وهو أن حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال:«خلق الله التربة يوم السبت...» ثم عدد فجعل الخلق في سبعة أيام من السبت إلى الجمعة، وقد حفظ العلماء على أنه وهم من بعض الرواة وإنما هو عن كعب الأحبار ليس عن أبي هريرة، ولكنه عن كعب الأحبار، فغلط كعب في ذلك، فهذا وهم في رفعه، وإنما هو من كلام كعب الأحبار، فوهم فيه بعض الرواة.

هذا وقع في صحيح مسلم، وعلم عدم صحة متنه مما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من أن الله خلق الخلق في ستة أيام لا في سبعة أيام، فوقعت غلطة في ذكر أنه خلق التربة يوم السبت، والصواب أن أول الخلق كان في يوم الأحد وانتهى في يوم الجمعة ستة أيام، فلا أعلم شيئا ، فلا أعلم شيئا حكم عليه بعدم الصحة سوى هذا الحديث.

هناك ألفاظ أخرى وقعت في صحيح مسلم لكن لا في أصل الحديث، بل في بعض الألفاظ في مثل ما في صلاة الكسوف أن الرسول ﷺ ركع في

بعض الركعات ثلاث ركوعات أو أربع ركوعات، هذا حكم البخاري وجماعة بأنه وهم، والصواب أنه إنما ركع ركوعين في كل ركعة، ولكن هذا ليس أمرا مجمع عليه، بل محل خلاف بين أهل العلم في هل صح ذكر الركوعات الثلاث والأربع أم لا ؟ وهذا وقع في صحيح مسلم ﷺ .

فالحاصل: أن هذين الكتابين صحيحان في الجملة متلقيان بالقبول، وليس فيهما حديث باطل مجمع عليه سوى حديث أبي هريرة الذي ذكرت لكم، وهو ما وقع فيه من غلط عد الأيام فقط.ا هـــ

المصدر/ موقع الشيخ:

https://binbaz.org.sa/fatwas

* * *

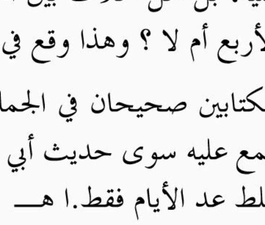

مكانة الصحيحين البخاري ومسلم عند الأئمة والعلماء

شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله

العلامة الشوكاني رحمه الله

الإمام الحافظ ابن الصلاح رحمه الله

الإمام ابن باز رحمه الله

الإمام ابن الأثير رحمه الله

العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله

الحافظ النووي رحمه الله

الإمام الألباني رحمه الله